

## قضية

غداً تفرع جمعية «شمل» طناجر الزواج المدني. تأمل الجمعية والناشطون المدنيون أن تحرك الضجة التي ستحدثها الطناجر في ساحة رياض الصلح ركود «القانون اللبناني للأحوال الشخصية» في اللجان النيابية المشتركة، وتفتح المجال أمام مناقشته أولاً ثم إقراره

## الزواج المدني: «هلقت وقتها»

زينب مرعي

يُحكى أنه حين كانت الحرب الأهلية اللبنانية في أوجها، طرقت رجل دين مسيحي باب رئيس الجمهورية آنذاك، الياس سركيس، مستنجداً، وطالباً منه أن يقر قانوناً للأحوال الشخصية فوراً. استغرب سركيس حينها طلب رجل الدين، والعجلة التي جاء فيها يطلب الأمر بينما أصوات المدافع تدوي في الخارج، فكان رأي الأخير وقتها أن أبناء البلد يقتلون على الهوية، فلنساعدهم على تضييع هوياتهم. لم يكن طلبه آنذاك نخبياً أو في غير وقته أو خارج السياق. على العكس، كان يطال صلب المشكلة، إذ كان ذلك الرجل يريد أن يضلّ السفّاح، أن يخفّ خوف هذا من ذلك، فرجا رئيس الجمهورية أن يقوم في أصعب الأوقات بمبادرة تصدم الناس. أن تشرّع لهم دولتهم الحق في اختلاط عائلاتهم كي يعيدوا حساباتهم في كل مرة يقرّرون فيها القتل. لم يستجب الرئيس يومها، وبقي لبنان من دون قانون لبناني للأحوال الشخصية.

يتكرر اليوم المشهد ذاته. خطاب طائفي ومذهبي عاد ليُخرج مارد الخوف من حرب جديدة من قممته. تقوقع اللبنانيون

في حصن منطقتهم المنيع... والناس لا تزال تتساءل إن كان الآن هو الوقت المناسب لإطلاق حملة جديدة لإقرار القانون اللبناني للأحوال الشخصية أمام التحدّيات والملفات الأخرى في البلد. بالنسبة إلى مؤسسة ورئيسة جامعة «اللاعنف وحقوق الإنسان في العالم العربي» أوغاريت يونان، التي قامت مع وليد صليبي بإعداد مشروع «القانون اللبناني للأحوال الشخصية»، ليس هناك من وقت للحقوق المدنية والإنسانية «لأن كل وقت هو وقتها، خاصة أن تلك الحقوق لا تؤخذ بيوم واحد بل تحتاج إلى مسار طويل من النضال وتوعية المجتمع». إذ إن الهدف ليس إقرار «القانون اللبناني للأحوال الشخصية» فقط، بل هو أيضاً توعية الناس. لذا، بالنسبة إلى يونان، لا شيء بعد الآن سيوقف الحملة للضغط على المجلس النيابي لإقرار «القانون اللبناني للأحوال الشخصية». غداً تدقّ جمعية «شمل» الطناجر في منطقة رياض الصلح، بعدما كانت الجهات الأمنية منذ أسبوعين قد أرهبتهم بالعنف لإخراجهم من ساحة النجمة، دعماً لهذا القانون. دعت الجمعية الناس جميعاً ليحتكوا ويثيروا ضجة و«يدقوا الطناجر» عند الحادية عشرة صباحاً «ليجبروا» النواب

على سماع صوتهم. تبرز الحملة تحركها السلمي «لأقينا بطنجرتك على رياض الصلح، دعماً للأحوال الشخصية» على صفحتها الفيسبوكية بالقول: «لأننا لا نريد أن نستورد حقناً المدني من قبرص أو تركيا أو أي بلد آخر... لأن من حقي تقرير مصيري، وأن أعتبر وأنتمي لبلدي في بلدي... ولأنني أريد أن يكون حقي خيارياً... أنا اطالب بالقانون اللبناني للأحوال الشخصية».

يرى النائب غسان مخيبر في اتصال مع «الأخبار» أن «الشباب تأخروا في إعادة إطلاق تحركهم من أجل القانون، لأن اللجان المشتركة مشغولة اليوم بموضوع الانتخابات. مع ذلك أنا أنصحهم بأن يخططوا للقاء مع الرئيس نبيه بري ونائب رئيس مجلس الوزراء ليشكّلوا لجنة فرعية». ويضيف أن القانون وضع على جدول أعمال اللجان المشتركة منذ أشهر عدّة، وبما أن عمل اللجان يتسم بالبطء فهي لم تصل إليه بعد، والآن سُغلت بالانتخابات. «القضية مطولة» يقول «ولو كان هناك إرادة سياسية لبت الموضوع، لكانوا شكّلوا لجاناً فرعية». في المقابل لا ترى يونان أن التوقيت غير صائب، بل على العكس هي تقول إن «علينا أن نذكرهم بـ«القانون اللبناني

أسر أوغست باخوس بشعوره بدم لعدم موافقة حزبه على قانون اختياري

للأحوال الشخصية» في وقت الانتخابات، علّ أحدهم يتجرأ على إدراج الموضوع في برنامجه الانتخابي، إذ إن الأمر «يمس صلب الحياة العائلية للناس». على الأرجح لن يكون القانون على البرنامج الانتخابي لأي من المرشحين للانتخابات، مع أن يونان تقول إن نتيجة إحصاءاتهم تبين أن 68% من النواب يدعمون القانون، لكن ما يمنع البعض من المجاهرة بالموضوع هو الخوف من إثارة غضب بعض المرجعيات الدينية أو الرأي المغاير لرئيس الكتلة النيابية. ما تطالب به

فعلياً «شمل» وأوغاريت يونان وغيرهما الكثيرون، هو ملء الفراغ القانوني في الدولة اللبنانية، إذ إنه في عام 1936 أقرّ قانون للأحوال الشخصية لأول مرة، وهو القرار رقم 60 ل.ر.، ولكن لم يتم هذا القانون النض الذي ينظم هذا الحق، فكان الفراغ القانوني، مع العلم بأن يونان تقول إن لبنان هو البلد الوحيد في العالم الذي لم تصدر الدولة فيه قانوناً للعائلة! تنص المادة 17 من القرار رقم 60 ل.ر. الصادر زمن الانتداب الفرنسي في 1936/6/13 على أن «الأحوال الشخصية

### تقرير

## العاملات الأجنبية يفض

لم يعد طموح العاملات الأجنبية يقتصر على الخدمة في المنازل. فمع غياب القوانين التي تنظم عملهن في لبنان والإقامة فيه، لجأ بعضهن إلى «العمل الحر» لكسب الرزق بطريقة أكثر إنتاجاً، من خلال الخدمة في قصور وبيوت ذاقت المئات منهن مرارة العيش بين جدرانها

نقولا ابورجيلي

يتصّبب العرق من جبين تاجو (32 عاماً) إثيوبية الجنسية، أثناء قيامها بتنظيف عيادة أحد الأطباء في مدينة شتوره. تتقن العاملة الأجنبية التكلّم باللغة العربية بطلاقة لافتة، ولم يكن من السهل إقناعها بالتحدّث عن طبيعة عملها الذي قد لا يكون شريعياً. وعندما توافق، تشترط عدم ذكر كنيها والتقاط صورة لها، «ما بدني تعب راس مع اللي كنت اشتغل عندهم»، تقول. قبل أن تتابع الكلام، يرنّ جرس هاتفها الخليوي. تلقي بعضاً ممسحة التنظيف جانباً وتجنّف عرقها لترد على المتصل، «يس معك تاجو... بدني 5 دولارات بالساعة... أوكي نهار الخميس بعد الظهر».

تنهي المكالمة، لتعود فتستوضح عن أهداف اللقاء معها قبل أن تروي حكايتها. تاجو قدمت إلى لبنان قبل أكثر من خمس سنوات. عملت مدة ثلاث سنوات لدى عائلة تقطن في منطقة المتن، وبعد انتهاء عقد عملها غادرت إلى بلدها وبقيت هناك قرابة سنتين. أجبرتها الظروف على العودة مجدداً من خلال أحد مكاتب استقدام العاملات المنزليات. هذه المرة وجدت نفسها في البقاع، حيث عملت في منزل عائلة تقم في منطقة شتوره. لم تدم إقامتها

في ذلك المنزل سوى أسبوعين تقريباً. غادرت لأنها لم تتحمّل «سوء معاملة ربّة المنزل لي، فطلبت منها إعادتي إلى مكتب الاستخدام وهذا ما حصل». تضيف: «عرض عليّ صاحب المكتب البقاء في لبنان، والعمل بواسطته في تنظيف المنازل والمؤسسات لقاء أجر يومي يحدد بحسب طبيعة العمل». وافقت، وها هي الآن تخلص إلى نتيجة مفادها أن «الأعمال الحرة أريح»، موضحة أنها تتقاضى مبلغ 5 دولارات عن كل ساعة شغل، حصة صاحب المكتب منها دولار أو دولاران، فضلاً عن المبالغ الأخرى السنوية التي يأخذها الأخير لتغطية قيمة التأمين السنوي وتجديد عقد العمل، وتمديد الإقامة في الأمن العام اللبناني.

كلام تاجو ينفية صاحب مكتب لاستخدام العاملات الأجنبية في منطقة شتوره، لجهة الحصول على مبالغ مالية تحسم من أجور عاملات يعملن باليوم أو بالساعة، «كل ما في الأمر هو تأمين مصاريفهن إلى حين استخدامهن مجدداً في منازل غير تلك التي تركنها طوعاً أو قسراً». ويؤكد في الوقت عينه أن المبالغ التي يأخذها أصحاب المكاتب من العاملات، يدفعونها بدل رسوم لتغطية التأمين وتجديد عقود العمل وتمديد الإقامة في الأمن

OFFICIAL PARTNERS

SGBL GROUP

monte carlo مونت كارلو

FRANCE 24

rfi

12TH EDITION

BEIRUT INTERNATIONAL FILM FESTIVAL

3-11 OCTOBER 2012

Opening Film **BLIND INTERSECTIONS** by Lara Saba & Closing Film **LOOPER** by Rian Johnson at **THEATER PLANETE ABRAJ**, by invitation only

Regular Screenings at **PLANETE ABRAJ**

Festival pass for \$20, or Regular tickets for LL.5000 on sale in theater

Sales commence on September 28 from 4-10 pm.

For information call BIFF: 70-141843, PLANETE ABRAJ: 01-292192

info@beirutfilmfoundation.org, www.beirutfilmfoundation.org

المستقبل

mediagates

TV5MONDE

الزخبار

MEDGULF

TimeOut Beirut

lbc

Orbit productions

LE GRAY BEIRUT